مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي
اسم الكاتب: أ.م.د. خضر عباس عطوان، م.د. عفاف يايزيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7273
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 14:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي

أ.م.د. خضر عباس عطوان (*)
م.د. عفاف بايزيد (**)

الملخص

القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية– بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي

تعد العلاقة بين الحكومتين : الاتحادية ، والإقليمية في إقليم كردستان ، واحدة من المعضلات ، التي اخذت تبرز بعد العام ٢٠٠٦ ، لحداثة وجود علاقات اتحادية ، وتوزيع الاختصاصات .

انتهى الدستور الاتحادي إلى: تاسيس كيان اتحادي ، خصائصه تنتهي إلى بناء دولة اتحادية ضعيفة ، اختصاصاتها مقيدة، وإنشاء حكومات إقليمية قوية.

ان الدستور الاتحادي سمح بوجود: تعددية كبيرة داخل مجلس النواب، وترك تشكيل مجلس الاتحاد إلى مرحلة لاحقة، واثر موضوع وجود: تعددية سياسية كبيرة، في المجتمع، وداخل مجلس النواب، على تشكيل الحكومة الاتحادية، اذ لا تستطيع القوى السياسية الوصول الى الاغلبية المطلقة ، اللازمة لتشكيل حكومة اتحادية، بمفردها.

ان نظرة القوى السياسية إلى : موضوع التعددية السياسية ، وتشكيل الحكومة ، يقع تحت عناوين محددة : الالتزام بما يقره الدستور لإشغال السلطة ، الرغبة بالاشتراك في الحكومة ، ان

(*) كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم الاجتماعية–جامعة تبسه –الجزائر.

هناك مقدمات عديدة لعدم الاستقرار السياسي ، الاتجاه إلى معالجة التعددية عبر : اسلوب توافقي . وتلك العناوين ، تسببت بوجود حكومات ائتلافية ضعيفة.

ان ظهور التحالف الكردستاني ارتبط باحداث ما بعد العام ٢٠٠٣ ، ويظهر هذا التحالف عند التعامل مع الحكومة الاتحادية ، للتعبير عن وجود : مطالب كردية موحدة ، في مقابل الحكومة الاتحادية . وتظهر عملية : تشكيل الحكومة الاتحادية في العراق ، حالة صراع ، استفادت منها القوى الكردية ، ضمن منظور ، يحمل : المصالح الإقليمية إلى المستوى الاتحادي ، مما يعطل بناء مشروع الدولة العراقية الاتحادية المستقرة.

ان البحث ، ركز على : تاثير الصراع في العراق على : الاختصاص الاتحادي والإقليمي، تاثير الصراع على : اعلاء المطالب الخاصة على المطالب العامة ، استمرار العراق ضمن صيغة : التوافقات.

Summary

Kurdish forces and the problematic formation of the federal government-Between the national perspective and the regional perspective

The relationship between the federal and regional governments in the Kurdistan region is one of the dilemmas that emerged after 2006 due to the recent existence of federal relations and the distribution of competencies.

The Federal Constitution ended with the establishment of a federal entity whose characteristics would lead to the creation of a weak federal state with limited powers and the establishment of strong regional governments.

That the federal constitution allowed the existence of: large pluralism within the House of Representatives, and left the formation of the Council of the Union to a later stage, and the impact of the subject of the existence: great political pluralism, in society, and within the House of Representatives, the formation of the federal government, as the political forces can not reach the absolute majority, Necessary to form a federal government, on its own.

The political forces' view of the subject of political pluralism and the formation of the government falls under specific headings: adherence

to the constitution's recognition of power and the desire to participate in government. There are many precursors to political instability. Those headlines have caused weak coalition governments.

The emergence of the Kurdistan Alliance was linked to events after 2003, and shows this alliance when dealing with the federal government, to express the existence of: unified Kurdish demands, in exchange for the federal government. The process shows: the formation of the federal government in Iraq, a state of conflict, which benefited the Kurdish forces, within the perspective, carries: regional interests to the federal level, which impede the construction of the project of the Iraqi federal state stable. The research focused on: the impact of the conflict in Iraq on: federal and regional jurisdiction, the impact of the conflict on: the rise of private demands on public demands, the continuation of Iraq within the formula: Consensus.

المقدمة:

تعد العلاقة بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية في إقليم كردستان ، واحدة من المعضلات التي اخذت تبرز في اعقاب كتابة الدستور الاتحادي ، بحكم وجود علاقات اتحادية ، وتوزيع الاختصاصات .

لقد انتهى الدستور الاتحادي إلى تاسيس دولة اتحادية .

كما ان الدستور الاتحادي سمح بوجود تعددية كبيرة داخل مجلس النواب ، في حين ترك تشكيل مجلس الاتحاد إلى مرحلة لاحقة ، ولا يتوقع ان يكون تاثير الاخير كبيرا في التعامل مع التعددية طالما انه ذو صلاحيات قانونية (بما يشرعه مجلس النواب له) وليس ذو صلاحيات دستورية (كما في مجلس النواب) .

واثر موضوع وجود تعددية سياسية كبيرة في المجتمع وداخل مجلس النواب على تشكيل الحكومة الاتحادية، لانه لم تستطع القوى السياسية من الوصول الى الاغلبية المطلقة اللازمة لتشكيل حكومة اتحادية بمفردها .

ان نظرة القوى السياسية إلى موضوع التعددية السياسية ، والى موضوع تشكيل الحكومة ما زال يقع تحت عناوين محددة :

١. ضاغط تشكيل الحكومة والالتزام بما يقره الدستور من مدة لاتمام تلك الاجراءات لتجنب الفراغ الدستوري

٢. الرغبة بالوصول إلى السلطة ، أو الاشتراك فيها ورفض العمل في المعارضة

٣. استحضار فكرة ان عدم وجود اية قوة سياسية نافذة في الشارع بسبب قدرتها على اثارة العنف ، أو بسبب انها تمثل مكون اجتماعي ، يمكن ان يكون الاستبعاد سببا لتفكر بالعنف أو اثارة مدخلات لعدم الاستقرار السياسي والأمني

٤. الاتجاه إلى معالجة امر التعددية باسلوب توافقي عبر التحالفات .

وتلك العناوين ، تسببت بوجود حكومات ائتلافية.

ان الاصل في الانظمة البرلمانية، ان الحكومة تتشكل من الحزب أو القوة السياسية التي تستطيع امتلاك ٥٠ + ١ % من عدد مقاعد البرلمان، واذا لم يستطيع اي حزب بلوغ هذه النسبة فانه يلجأ إلى التحالف لبلوغ تلك النسبة فقط، ولا يلزم التحالف مع اي حزب أو قوة سياسية لرفع النسبة فوق حاجز ال ٥٠+١%، الا ان الذي يحصل في العراق هو استحضار عاملين:

١–الرغبة بوصول الكل ومشاركتهم في السلطة، وتجنب تحمل مسؤولية منفردة عن تولي الحكم

٢–عدم استثناء اي مجموعة وفقا لمنطق التوافقية والمحاصصة

ومن ثم ، فان موضوع التحالفات التي تطرح بشكل دوري في اعقاب كل انتخابات نيابية ، تدفع الاطراف السياسية المختلفة إلى التحالف ، وان يفرض كل طرف شروطه على الاطراف الاخرى ، ليس لبلوغ الاغلبية البسيطة انما بسبب تاثير العاملين اعلاه ، ومن ثم فان الابعاد الاثنية والطائفية (الابعاد الفئوية) يعاد تنشيطها ، وان بصيغة خطاب اعلامي ، وواحدة من تلك التحالفات هي التحالف الشيعي والتحالف الكردستاني ، والتحالف السني .

ان ظهور التحالف الكردستاني ارتبط باحداث ما بعد العام ٢٠٠٣ ، وغالبا ما يظهر هذا التحالف عند التعامل مع الحكومة الاتحادية ، للتعبير عن وجود مطالب موحدة في مقابل الحكومة الاتحادية ، في حين ان العملية السياسية في الإقليم تعاني من وجود تعددية غير منسجمة ، تظهر بينها صراعات ، اي ان القوى الكردستانية في سلوكها لا تظهر قدر من الانسجام الا في التعامل مع الموضوع الاتحادي .

ومع اتجاه القوى الكردية إلى رفع سقف مطالبها الإقليمية عبر لجوئها إلى الاستفتاء على انفصال الإقليم في ايلول عام ٢٠١٧ قبل الانتخابات النيابية الاتحادية انما عبر عن وجود مشروع لا يضع استمرار العراق كدولة ضمن اولوياته ، والفشل النسبي والمرحلي للاستفتاء بفعل الارادة الإقليمية جعل القوى الكردية تدخل في صراعات على تفاصيل الحياة السياسية في الإقليم الا انها عادت وتماسكت في طرحها في اعقاب الانتخابات النيابية الاتحادية .

الهدف من البحث :

ان دراسة اشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية في العراق ، وموقف الكرد منها ، ووجود تناقضات سياسية كبيرة تحملها القوى السياسية العراقية من موضوع تشكيل الحكومة الاتحادية بحكم وجود منظور يغلب ويحمل المصالح الولائية والإقليمية إلى المستوى الاتحادي ، مما يعطل بناء مشروع اتحادي جامع ، ويكون الهدف منه الوصول إلى السلطة الاتحادية والاشتراك فيها من غير هدف العمل على تحقيق انجاز وطني انما يكون الهدف اللعب ضمن منطق : المباراة الصفرية ، وغياب طرف أو قوة سياسية عن الاشتراك ما يفيد عدها طرفا خاسرا .

تلك النظرة ، وذلك السلوك انما يحكم منظور اغلب القوى السياسية عندما تشرك بالتعامل مع موضوع الحكومة الاتحادية في العراق ، وهذا ما يجعلها في محك اختبار حقيقي مع العامل الوطني ، وهل هناك حرص على تحقيقه .

وفيما يتعلق بالقوى الكردية ، فهذه القوى لا يجمعها مشتركات كثيرة ، فهي داخلة في علاقات صراع داخل الإقليم ، وهي اشبه بحالة صراع مصغر قبل العام ٢٠٠٣ ، الا انها اتجهت إلى خفض الصراع بقصد هدف مستقبلي ، وهي عندما تتعامل مع موضوع تشكيل الحكومة الاتحادية تعيد رص صفوفها وتوحيد مواقفها ومطالبها العامة ، لضمان حصة اكبر من حجمها الطبيعي للتعامل مع السؤال : ما هو المطلوب دستوريا لتشكيل حكومة اتحادية ؟

ما هو المطلوب من الناحية النظرية ، في ظل وجود نظام برلماني؟

ولماذا تتجه القوى السياسية في العراق إلى اجراء تعديلات سياسية عن الاجراءات الدستورية المطلوبة لتشكيل الحكومة الاتحادية باشراك اكبر عدد من القوى السياسية ؟

تلك المقدمات تمثل الاجابة عنها الغايات التي يسعى البحث للوصول اليها .

المشكلة البحثية :

ان النقطة التي تثار هنا هي المتعلقة بغياب أو ضعف في وجود منظور وطني يرى في وجود ازمة تعاني منها البلاد دافعا إلى تقليل الاهتمام بالاختلافات والتركيز على اظهار مشروع وطني جامع ، ان كان هناك اهتمام باستمرار وحدة البلد .

تلك المشكلة تدفعنا إلى الاجابة عن تساؤلات عدة وهي:

ما هي مضامين النظام السياسي الذي تاسس في العراق عام ٢٠٠٦؟ ، وما هي مضامين الحياة السياسية في العراق؟

ما هي خصوصية النظام الاتحادي الذي تاسس في العراق؟

ما هو المشروع السياسي للقوى الكردية ؟

ما هي ابرز مشكلات تشكيل الحكومات الاتحادية بعد العام ٢٠٠٥؟

كيف يتم تناول القضايا الدستورية والسياسية في اثناء مفاوضات تشكيل الحكومة الاتحادية؟

كيف تنظر القوى الكردية لتشكيل الحكومة الاتحادية؟ هل هو عبر منظور وطني ام عبر منظور مصالح إقليمية ضيقة ؟

فرضية البحث :

وهنا يلاحظ ان هناك مشكلة واضحة ليس على صعيد القوى الكردية المأتلفة في اطار التحالف الكردستاني، انما المشكلة ثقافية عامة متعلقة باضعاف الاطار الجامع والتركيز على الخصوصيات ، اي غياب الاهتمام بطبيعة المرحلة التي مر ويمر بها العراق بعد العام ٢٠٠٣، ورفض التنازل الجماعي لمصلحة اهم: استمرار العراق واستقراره ووحدته .

في هذا البحث سيتم التركيز على نقاط مهمة الا وهي :

- تاثير الصراع على الاختصاص الاتحادي والإقليمي
- تاثير الصراع على اعلاء المطالب الخاصة على المطالب العامة ، والتغاضي عن اهمية ادراك مضمون وطبيعة وابعاد الازمة التي يمر بها البلد
- تاثير حالة الصراع على تغيير مضمون ووجهة العملية السياسية ، من ادارة البلد إلى البحث عن توافقات

منهجية البحث :

ان المنهجية التي نستخدمها في التعامل مع موضوع البحث ، هي المنهج الاستنباطي ، اي البحث عن مدخلات متعددة لاتمام بناء منظور كلي عن طبيعة الرؤى التي تحكم القوى الكردية اثناء مفاوضات تشكيل الحكومة الاتحادية .

هيكلية البحث :

وفي هذا الاطار ، سيتم تقسيم البحث إلى النقاط الاولية الآتية :

اولا–وضع العراق السياسي والدستوري بعد العام ٢٠٠٣

ثانيا–الفدرالية في الاطار العراقي–وجه الخصوصية والتناقضات

ثالثا–المشروع السياسي للقوى الكردية

رابعا– مشكلات تشكيل الحكومات الاتحادية بعد العام ٢٠٠٥

خامسا–القضايا الدستورية والسياسية في تشكيل الحكومة الاتحادية

سادسا–القوى الكردية وتشكيل الحكومة الاتحادية ، بين المنظورين الاتحادي والإقليمي

فضلا عن المقدمة والخاتمة لهذا الموضوع، وهو ما سيتم تناوله كالاتي :

اولا–وضع العراق السياسي والدستوري بعد العام ٢٠٠٣

شهد العراق تغييرا سياسيا كاملا وشاملا بعد نيسان ٢٠٠٣ ، بفعل ارادة اجنبية، فالعراق قبل نيسان عام ٢٠٠٣ كان يحكم بنظام شمولي هو اقرب إلى حكم العائلة منه إلى حكم الحزب الواحد ، وكانت الدولة جمهورية رئاسية مركزية بسيطة ، وتسوده ايديولوجية تؤمن بعلوية التيار القومي العربي ، ولا يستثنى منه الا المحافظات الثلاث ذات الاغلبية الكردية .

الا ان العراق اخذ منحى مختلف بفعل التدخل الخارجي ، اذ اتجه إلى تفكيك الدولة واعلانها نظاما اتحاديا بتاسيس إقليم كردستان مباشرة ، واعطاء امكانية اقامة اقاليم اخرى، ومنح صلاحيات غير محددة للمحافظات ، وصلت إلى الذروة بالنص في المادة ١١٥ من الدستور: (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما)[١]

وتحدث الدستور عن وجود مجلسين يمثلان السلطة التشريعية، احدهما منتخب من قبل الشعب وحددت صفاته واختصاصاته بالدستور الاتحادي ، والثاني وهو يفترض ان يكون الاهم في النظام الاتحادي وهو مجلس الاتحاد، ترك تقدير وضعه واختصاصاته لقانون يسنه مجلس النواب ، ليكون ممثلا للاقاليم التي ستنشأ في البلد، وكونه يعتمد على قانون اي انه غير مستقر ولا يصل إلى مرتبة سلطة .

اما طريقة تشكيل الحكومة الاتحادية فان الدستور الاتحادي تحدث في المادة ٧٦ منه عن اتجاه رئيس الجمهورية المنتخب من قبل مجلس النواب بعد انتخابات نيابية عامة إلى اختيار مرشح الكتلة الاكبر عددا ، ولم يتحدث عن امتلاك الاغلبية المطلقة هنا، ليتولى تشكيل الحكومة الاتحادية (الفقرة اولا) ، على ان يعرض برنامجه الحكومي ومرشحيه على مجلس النواب الاتحادي للحصول على ثقته بالاغلبية المطلقة (الفقرة رابعا) ضمن مدد حددت بتلك الفقرات، والا اعيدت اجراءات الترشيح بنفس الخطوات [٢]

ما يلاحظ على العراق بالشق السياسي هو ان العراق قبل عام ٢٠٠٣ كان مغلقا في جانبه العربي من التعددية الحزبية ، الا انه في نيسان ٢٠٠٣ وجد العراقيون انفسهم امام تلون حزبي كبير : اثني وقومي ولغوي وقبلي، وديني وطائفي ، ومدني : يميني ويساري ، ولم يستثن من التعددية الا وصف لمجموعتين :

-الاول هو حظر دستوري لحزب البعث المنحل بموجب المادة ٧ / اولا

-والثاني عدم القدرة على تاسيس احزاب قومية عربية ، وهي واقعة سياسية وليس قانونية أو دستورية ، والسبب فيه تعقيد الا انه يتعلق دائما بالربط بين هذا الاتجاه وبين حزب البعث المنحل ، وضعف سلطة فرض القانون والامن من قبل السلطات الاتحادية لضمان عدم التعرض لشخص وممتلكات المنافسين .

اذن، وجد العراق نفسه بعد نيسان ٢٠٠٣ امام تعددية كبيرة، وفي نظام سياسي معقد نسبيا ولا يتناسب مع خصوصيته وطبيعته البسيطة التي تعارف عليها لعقود عدة [٣]

وتقييمنا للنظام السياسي انه نظام لا يتناسب مع خصوصية وضع العراق ، الاثنية والقومية واللغوية ، وهو ما كان مدخلا لبروز اشكالات لعدم الاستقرار السياسي والأمني طيلة المدة التالية لاقراره اي بعد اقرار الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ .

ثانيا-الفدرالية في الاطار العراقي-وجه الخصوصية والتناقضات

يمتاز العراق بوجود تعددية اثنية محدودة ، وتعددية دينية بسيطة ، وتعددية مذهبية ، وخصائص تلك التعددية هي:

١. كلما اتجهنا إلى الشمال الشرقي نجد انها مناطق يغلب فيها الكرد ، بخصوصية مذهبية (سنية)، وبطابعين : سياسي –يساري وقبلي
٢. وكلما اتجهنا إلى الغرب نجد انه يسوده اغلبية عربية ، بخصوصية (سنية)، وبطابعين : قبلي وقومي
٣. وكلما اتجهنا إلى الجنوب الشرقي كلما نجد انه يسود اغلبية عربية ، بخصوصية (شيعية)، وبطابعين : مذهبي وقبلي

وبين تلك الخطوط هناك اختلاط متعايش ، فبين المناطق الكردية والشيعية في اقصى الشرق يوجد الكرد الفيلية ، وبين مناطق الكرد والعرب في اقصى الشمال الغربي يوجد التركمان والمسيحيين وغيرهم من التنوعات الاثنية والدينية والمذهبية ، وكلما اتجهنا إلى المركز حيث بغداد وبابل سنجد تنوع اثني وديني ومذهبي ، هذا الواقع كان قائما قبل نيسان ٢٠٠٣ ، كما انه كان واقعا متعايشا من الناحية المجتمعية ، وملامح التوتر لم تظهر الا استثناء وكانت تعبر عن توجهات سياسية وليس اجتماعية ، وهي توجهات صغيرة ومحدودة ومنقطعة وليست متصلة .

ولم تكن هناك خصوصية لحالة سياسية في العراق الا للاتي :

- ظهر التيار القومي الكردي ، بنشاطه السياسي في مستهل عشرينات القرن الماضي مطالبا ان يكون له خصوصية في ادارة مناطق اغلبيته طالما استقر الحكم بصيغة قومية للعرب في العراق ، وتحول النشاط الكردي في الستينات إلى الاندماج بسياسات القوى الإقليمية والكبرى ، خاصة مع الاتحاد السوفيتي لرفع سقف المطالب الكردية في ادارة مناطق الاغلبية الكردية، ثم حدث تحول اخر في السبعينات منه عندما وسعت القوى الكردية المسلحة من انفتاحها على القوى الكبرى والإقليمية من اجل رفع حجم ضغطها على الحكومة العراقية ، وهو ما

تسبب باعمال عنف واسعة انتهت بعد ان اضعف العراق بارادة امريكية عامي ١٩٩٠– ١٩٩١ لتقيم القوى الكردية إقليما فدراليا واقعيا عام ١٩٩٢ ، الا انه حمل تناقضات وصراعات داخلية استمرت حتى العام ٢٠٠٣

- عبر التيار القومي العربي عن رغبته بممارسة نشاط اوسع في الحياة السياسية فاسهم بالمساعدة على القضاء على نظام الحكم الملكي ، بالتعاون مع بعض الوحدات العسكرية عام ١٩٥٨ ، واستمر هذا التيار في حكم العراق تحت عنوان : حزب البعث المنحل بين عامي ١٩٦٨– ٢٠٠٣
- عبر التيار الشيوعي عن اداء ادوار سياسية اكبر ، الا انه تسبب بفوضى مؤقتة عامي ١٩٥٩– ١٩٦٠ ، ثم اخذت السلطة تحجم التيار الشيوعي سريعا
- واخذ في نهاية الستينات يبرز التيار الاسلامي ، اي استخدام الدين في السياسة ، وكان الناشط انذاك التيار الاسلامي المحسوب على الاخوان المسلمين ، الا ان السلطة حجمته ، ثم اخذ يبرز مع التغيير السياسي في ايران وصعود حكم المرشد الاعلى في ايران تيارات الاسلام السياسي في العراق.

وبعد نيسان ٢٠٠٣ ، ظهرت مطالب متعددة لاقامة اقاليم لها خصوصية ، الا ان الولايات المتحدة كانت تدعم إقليم الامر الواقع : كردستان العراق ، فتم تثبيته بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤ ثم في الدستور الاتحادي الدائم عام ٢٠٠٥ .

واذا ما تتبعنا الفدرالية التي اقامها الدستور العراقي سنجد الاتي :

–قبل الدستور بتفكيك حالة المركزية البسيطة ، وانشاء اقاليم ، ضمن شروط يسيرة جدا ، حددتها المادة ١١٩ منه : (يحق لكل محافظة أو اكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه ، يقدم بأحدى طريقتين : أولاً: طلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم . ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم) (٤)

–اتجه الدستور إلى حصر سلطات الحكومة الاتحادية بتسعة فقط، حددت بالمادة ١١٠ منه: (تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية: اولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية . ثانيا: وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها ، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق ، والدفاع عنه . ثالثا : رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته . رابعا: تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان . خامسا: تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي . سادسا: تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد . سابعا: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية . ثامنا: تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق . وفقا للقوانين والاعراف الدولية . تاسعا: الاحصاء والتعداد العام للسكان)[٥]، واضاف اليها في المادة ١١٢/ اولا ادارة ثروتي النفط والغاز المستخرج قبل العام ٢٠٠٦، وفي المادة ٩٣ منحت للمحكمة الاتحادية العليا صلاحيات البت في النزاعات بين: (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: اولا: الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة. ثانيا: تفسير نصوص الدستور. ثالثا: الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الافراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة. رابعاً: الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية . خامسا ً: الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الاقاليم أو المحافظات. سادساً: الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وينظم ذلك بقانون . سابعا ً: المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب . ثامنا ً:

أ- الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. ب- الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم)(٦)

-واتجه الدستور إلى منح الاقاليم كل الصلاحيات الاخرى ، اي انه قيد الاتحاد واطلق صلاحيات الاقاليم، بل وصلاحيات المحافظات غير المنتظمة في إقليم التي ساوى سلطاتها بسلطات الإقليم في المادة ١١٥ : (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما) (٧)

ثالثا-المشروع السياسي للقوى الكردية

والنقطة الاخرى ، التي نراها في هذا الموضوع ، هي المرتبطة بالقوى الكردية .

ان إقليم كردستان يستوطنه ما يقارب اكثر من ٥ مليون انسان ، يضاف له نحو ما يزيد على ثلاثة ملايين انسان مهجر من مناطق العراق المختلفة .

وسكان الإقليم يتوزعون (تقدير) إلى : ٨٢% كرد سنة و٤% تركمان سنة و٦% مسيحيين و١% تكوينات اثنية مختلفة ومنها الشبك والايزيديين وغيرهم ، و٥% عرب سنة، و٢% كرد افيلية وغيرها .

اما اذا انتقلنا إلى مناطق خارج الإقليم ، اذ يتناقص الكرد تدريجيا كلما ابتعدنا عن تلك المحافظات ، فالحديث هو عن وجود نحو مليوني كردي ، ويوجد لهم تركز في شرق كركوك وشرق نينوى وشمال شرق ديالى وشمال شرق صلاح الدين .

ان تتبع النشاط السياسي في اقليم كردستان العراق ، ومضمون المشاريع السياسية فيه يوضح الاتي:

على صعيد النشاط السياسي:

توجد في إقليم كردستان العراق تعددية حزبية ، الا انه لا يسمح الا للكرد والتركمان والمسيحيين باقامة احزاب وممارسة النشاط السياسي، والاحزاب أو التيارات السياسية في كردستان تؤشر وجود الاتي (٨):

- **الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واقرب وصف له انه حزب يزاوج بين القبلية والقومية الكردية ، اي ان مشروعه قومي كردي الا انه يستخدم الانتماء العائلي ويركز عليه في سبيل بقاء واستمرار الحزب وتعزيز مكانته بين الكرد، ومناطق انتشاره في اربيل واجزاء من دهوك، ووزنه ٣٤.٢% داخل برلمان الإقليم عام ٢٠١٨**
- **حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، وهو حزب يساري ، ومناطق انتشاره في السليمانية ، وقد اصابه انقسام بعد وفاة زعيمه جلال الطلباني، ووزنه ١٦.٢% داخل برلمان الإقليم**
- **حزب حركة التغيير الكردية ، وهو حزب اثني كردي اسسه نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٩، وينشط في السليمانية ، ووزنه ٢١.٦% في برلمان الإقليم**
- **وهناك التيارات الاسلامية الكردية وهي حركات عدة ، ومنها : الاتحاد الإسلامي الكردستاني ، والجماعة الإسلامية في كردستان – العراق، والحركة الإسلامية في كردستان العراق، ويذكر ان وزن هذه التيارات الاسلامية داخل برلمان الإقليم يقدر بنحو ١٥.٣ % وفقا لاخر انتخابات برلمانية جرت عام ٢٠١٨**
- **ويوجد ايضا تيارات حزبية اثنية ودينية اخرى ومنها : الحركة الديمقراطية الآشورية، والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري، وهي مع الاحزاب المسيحية الاخرى حصلت على ٥.٤% ككوته . بينما الاحزاب التركمانية من قبيل الحركة الديمقراطية التركمانية، وقائمة تنمية التركمان وغيرها حصلت على ما نسبته ٧.٢% من مقاعد البرلمان ككوتة.**

اما على صعيد المشاريع السياسية :

فان الكرد يعملون في اطار البرامج والمشاريع التالية :

- المشروع القبلي ، وهو مشروع محلي ، يؤمن به اغلبية الكرد، بحكم الطبيعة الريفية والجبلية للمناطق الكردية
- المشروع الإقليمي الكردي ، ومن يؤيده يؤمن ان على الكرد تاسيس ادارة خاصة بهم ، مع رفع سقف مطالبهم في الاستقلالية عن الدولة العراقية ، من دون ان يكون هناك رغبات بالانفصال عن العراق، وهؤلاء يتفاعلون مع الدولة العراقية ويعملون في اطارها
- وهناك تيار اخر يرى ان على الكرد تاسيس دولة كردية على كردستان العراق الحالية
- وهناك تيار صغير قومي يرى ان كرد العراق امام مرحلة تاريخية ، وعليهم ان يساعدوا في تاسيس الامة الكردية في وسط الشرق الاوسط.

هذه المشاريع ، يتوزع عليها الكرد ، وتؤثر على رؤيتهم السياسية ، سواء داخل الإقليم ام في علاقاتهم مع السلطة الاتحادية العراقية .

رابعا–مشكلات تشكيل الحكومات الاتحادية بعد العام ٢٠٠٥

منذ اول انتخابات نيابية اتحادية جرت في كانون الثاني ٢٠٠٥ لانتخاب الجمعية الوطنية لانتخاب حكومة انتقالية ، وتشكيل لجنة كتابة الدستور الاتحادي الدائم ، اثيرت موضوعات محددة ، وهي:

١. الرغبة باشراك الجميع في الحكومة
٢. تضخيم مشاكل إقليمية وجعلها مشاكل اتحادية
٣. وظهرت رغبة باحتكار اغلب السلطات والصلاحيات ، ورفض صريح أو ضمني سواء : لتاسيس اقاليم خارج كردستان ، أو لمنح المحافظات صلاحيات
٤. واتجاه عام إلى تسييس العمل التنفيذي ، باضعاف الفاصل بين الوظائف السياسية والوظائف التنفيذية : القضائية والتعليمية والأمنية والخدمية وغيرها .

هذه الموضوعات ، استمرت حاضرة في تشكيل الحكومة الاتحادية عند الانتخابات النيابية الاتحادية في كانون الاول ٢٠٠٥ (بعد اقرار الدستور الاتحادي الدائم لسنة

٢٠٠٥)، وفي انتخابات اذار ٢٠١٠، وفي انتخابات نيسان ٢٠١٤ ، وفي انتخابات نيسان ٢٠١٨ .

وتتبع الدستور ، فانه يتحدث عن مدة زمنية بين المصادقة على الانتخابات من المحكمة الاتحادية وبين اجراءات تشكيل الحكومة ، وهي :

- **تنص المادة ٧٣ رابعاً : (دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات)**
- **تنص المادة ٧٢/ ثانيا-ب من الدستور الاتحادي : (ان يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اول انعقاد له)**
- **وتذهب المادة ٧٦ من الدستور الاتحادي الى: (اولا: يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية . ثانيا: يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية اعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف . ثالثا : يكلف رئيس الجمهورية مرشحا جديدا لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما عند اخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال المدة المنصوص عليها في البند "ثانيا" من هذه المادة . رابعا : يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء اعضاء وزارته ، والمنهاج الوزاري ، على مجلس النواب ، ويعد حائزا ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري ، بالاغلبية المطلقة . خامسا: يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر بتشكيل الوزارة خلال خمسة عشر يوما في حالة عدم نيل الوزارة الثقة) .**

اي اننا هنا امام ٩٠ يوم فقط كحد اقصى بين المصادقة على الانتخابات ونيل الحكومة الثقة .

ان المشكلة التي تحصل في كل انتخابات هي المدة بين اجراء الاقتراع وبين المصادقة على النتائج ، يضاف لها الدخول في اجراءات تشكيل الحكومة التي لا تزيد على

٩٠ يوما ، اذن يظهر لدينا هنا وجود مدة طويلة جدا ، لا يمكن مقارنتها حتى مع الانتخابات التي تجري في ظل انظمة بدائية يدوية ، فالمدة بين الانتخابات النيابية الاتحادية وبين تشكيل الحكومة هي :

–في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ ، هي ٦٧ يوم

–في انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥ ، هي ١٨٥ يوم

–في انتخابات اذار ٢٠١٠ ، هي: ٣١٥ يوم

–في انتخابات نيسان ٢٠١٤ ، هي ١٥٨ يوم

–وفي انتخابات نيسان ٢٠١٨ ، هي ١٥١ يوم

ان تلك المدد لا يمكن تفسيرها الا انها كانت ترتبط باجراء تسويات سياسية على النتائج ، وحسم التوافقات على المناصب في اطار تلك التسويات ، وهو ما يؤشر ضغط العوامل أو الموضوعات الاربعة التي اشرنا اليها في اعلاه ، ووجود مؤشرات كثيرة ان هناك مؤشرات سلبية على الانتخابات عامة .

خامسا–القضايا الدستورية والسياسية في تشكيل الحكومة الاتحادية

وتتبع القضايا التي كانت تطرح في الحكومات الاتحادية المتعاقبة ، سنجدها انها كانت تدور حول نقاط محددة ، وهي:

–دعم الرفاهية ومحاربة الفقر والبطالة

–محاربة الارهاب ، ودعم الاستقرار الأمني

–تحقيق الوحدة الوطنية ، والانفتاح على المصالحة

–الانفتاح على البيئة الخارجية

ولا توجد دراسات مستقرة في نتائجها ، وصريحة لمدى تحقيق الحكومات المتعاقبة اهداف مهمة في اطار تلك القضايا [٩]

ان تتبع المؤشرات المتاحة على ارض الواقع اشر الاتي :

١–على الصعيد الاقتصادي :

- **ارتفع مؤشر الفقر في العراق من ١٧% عام ٢٠٠٥ إلى اكثر من ٣٢% عام ٢٠١٧ ، والسبب ليس نقص الموارد انما الهدر والفساد والسرقة [(١٠)]**
- **ارتفع معدل البطالة من ١٢% عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢٩% عام ٢٠١٧ [(١١)]**
- **ارتفع الهدر بالموارد العراقية والفساد ، فرغم تخصيص موارد كبيرة لقطاعات وزارات : الصحة والنقل والبلديات وغيرها الا ان عائداتها على الارض تكاد تكون شبه معدومة ، ويصعب علينا كباحثين ان نثبت حجم الهدر واقتصاد الفساد**
- **ارتفع معدل سرقة الموارد العراقية عبر تهريب النفط ومشتقاته من قبل جهات متعددة ، لمعالجة مشاكل تمويل ميزانية تلك الجهات غير الحكومية ، وتمويل عناصرها المسلحة وانشطتها العنفية**

٢-على صعيد محاربة الارهاب ، ودعم الاستقرار الأمني

الواضح ان العراق حقق نتيجة مهمة في تقليل خطر الارهاب الا انه تسبب بنتيجة وهي : عسكرة المجتمع بنسب لا يمكن ان تساعد على بناء مجتمع مدني مستقر [(١٢)]

٣-على صعيد تحقيق الوحدة الوطنية ، والانفتاح على المصالحة

الواضح ان ملف المصالحة لم يحقق غاياته ، اما ملف الوحدة الوطنية فانه حقق نتائج جيدة .

٤-على صعيد الانفتاح على البيئة الخارجية

حقق العراق نتائج جيدة في هذا الجانب .

سادسا-القوى الكردية وتشكيل الحكومة الاتحادية ، بين المنظورين الاتحادي والإقليمي

اتجهت القوى السياسية إلى منح القوى الكردية امتيازين :

- الامتياز الاول هو التفاوض مع القوى الكردية ككتلة واحدة ، وعدم التفاوض مع احداها بما يؤمن الاغلبية المطلقة ان كان هناك ضرورة للتفاوض معها واشراكها من غير

ان يؤثر على البرنامج الحكومي ، فضلا عن الاستقرار عند رأي مضمونه: جعل وجود تلك القوى في الحكومة شرط لاستقرار الحكومة الاتحادية

–والامتياز الثاني هو اعطاء القوى الكردية السقف المرتفع من المطالب لضمان وجودهم في الحكومة الاتحادية ، ومطالب القوى الكردية لا تبتعد عن الاتي :

- الاشتراك الفاعلة في الدولة الاتحادية لتكون مدخلا لتمويل الإقليم وبناءه
- العمل على بناء الإقليم سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا ليكون وحدة منفصلة قادرة على الاستمرار بعيدا عن الدولة الاتحادية .

هذه المطالب تكاد تكون حاضرة ضمنا في سياسات وانشطة القوى الكردية حتى وان لم تذكر في مفاوضات تشكيل الحكومة .

بعبارة اخرى، ان المنظور الكردي للقضايا الاتحادية التسعة المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور الاتحادي ، تكاد لا تشغل اهتمام القوى الكردية، فالقوى الكردية لها تمثيلها الخارجي استنادا إلى المادة ١٢١/ رابعاً: (تؤسس مكاتب للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية)(١٣)

اما مسالة الامن فان الإقليم استقر على الاهتمام بامنه الإقليمي ببناء وتسليح قوات البيشمركة ، ويستفاد من المادة ١٢١/ خامساً: (تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم ، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الإقليم) (١٤)

ويبقى الإقليم مرتبط بالسياسة النقدية الا انه اقل ارتباط بالسياسة المالية ، اذ للإقليم موارد اخرى مستقلة نسبيا عن موارد الحكومة الاتحادية ، فالى جانب حصة الإقليم من الموازنة الاتحاية فان الإقليم كان يجمع الرسوم ويفرض ضرائب على بعض الانشطة ، إلى ان اصبحت هذه النقطة محل نزاع بينه وبين الحكومة الاتحادية بعد العام ٢٠١٤ .

كما ان الإقليم يخضع للحكومة الاتحادية في مسائل : تنظيم المقاييس وامور الجنسية وسياسة الترددات والبث .

اذن المنظور الذي يهيمن على مطالب القوى الكردية اثناء مفاوضات تشكيل الحكومة الاتحادية انما هي مطالب إقليمية ، تعمل تلك القوى الى ايصالها إلى مرتبة المطالب الاتحادية ، من غير وجود مسوغ دستوري ، لان الحكومة يمكن ان تتشكل بنسبة ٥٠+١% من عدد اعضاء مجلس النواب ، اي ان الدستور الاتحادي حرر القوى السياسية من ايجاد ضغوط وقيود اضافية على البرنامج الحكومي الاتحادي ان ارادت ذلك ، وهو ما يمكن تتبعه كالاتي:

١. **في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ كان عدد اعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية ٢٧٥ عضو ، اي ان الاغلبية المطلقة هي ١٣٨ عضو ، وخلاله حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد على ١٢٨ مقعد ، اي انه كان بحاجة إلى ١٠ مقاعد فقط لتشكيل حكومة اغلبية ، بينما حصلت القوائم الكردية مجتمعة (وهي مؤتلفة) على ٧٥ مقعد ، وكان هناك ٦٢ مقعد للقوى السياسية الاخرى ، الا ان الحكومة كانت ائتلافية**

٢. **في اعقاب انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥ ، كان عدد اعضاء مجلس النواب هو ٢٧٥ ، اي ان الاغلبية المطلقة هي ١٣٨ عضو ، وخلاله حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد على ١٢٨ مقعد ، اي انها كانت تحتاج إلى ١٠ مقاعد فقط لتشكيل الحكومة الاتحادية ، بينما حصلت القوائم الكردية مجتمعة على ٥٣ مقعد ، بينما حصلت القوى السياسية الاخرى على ٧١ مقعد، الا انه صار الاتجاه إلى تشكيل حكومة ائتلافية غطت اغلب القوى السياسية.**

٣. **وفي انتخابات اذار ٢٠١٠ ، كان عدد اعضاء مجلس النواب ٣٢٥ نائب ، اي ان الاغلبية المطلقة هي ١٦٣ مقعد ، حصل ائتلاف التحالف الوطني على ١٥٩ مقعد، اي كان يكفيه ٤ مقاعد فقط لتشكيل حكومة اتحادية ، بينما حصلت القوائم الكردية مجتمعة على ٤٣ مقعد، وحصلت القوى السياسية الاخرى على ١٢٣ مقعد، الا انه تم الاتجاه إلى الائتلاف الواسع.**

٤. **وفي انتخابات نيسان ٢٠١٤ ، كان عدد اعضاء مجلس النواب ٣٢٨ نائب ، اي ان الاغلبية المطلقة هي ١٦٥ مقعد ، حصل ائتلاف دولة القانون على ٩٢ مقعد ، اي انه كان بحاجة إلى ٧٣ مقعد لتشكيل الحكومة الاتحادية ، بينما حصلت القوى الكردية على ٥٢ مقعد ، والقوى الاخرى على ١٨٤ مقعد ، الا ان البيئة الخارجية تدخلت لاعادة تشكيل الحكومة الاتحادية ورشح خلالها السيد حيدر العبادي لتولي رئاستها.**

٥. **وفي انتخابات نيسان ٢٠١٨ ، كان عدد اعضاء مجلس النواب ٣٢٩ نائب ، اي ان الاغلبية المطلقة هي ١٦٦ مقعد ، حصل ائتلاف سائرون على ٥٤ مقعد، واقرب منافسيه هو ائتلاف الفتح ٤٨ مقعد، ثم ائتلاف النصر ٤٢ مقعد، ثم ائتلاف دولة القانون ٢٥ مقعد، ثم الحزب الديمقراطي الكوردستاني ٢٥ مقعد، ثم ائتلاف الوطنية ٢١ مقعدًا، ثم تيار الحكمة الوطني ١٩ مقعد، ثم الاتحاد الوطني الكردستاني ١٨ مقعدًا، ثم تحالف القرار ١٤ مقعد، ثم مقاعد الاقليات ٩ مقاعد، و٥٤ مقعد اخر على ائتلافات صغيرة(١٥)، وهو ما جعل تشكيل الحكومة الاتحادية يحتاج إلى ائتلاف كبير نسبيا وهو ما خضع لتوافق انتهى إلى اختيار مرشح لرئاسة الحكومة من خارج الائتلافات الفائزة .**

ان تحليل لغة الارقام يبين ان القوى السياسية امام الاستحقاق الدستوري كانت لا تحتاج إلى ائتلافات كبيرة ، فيكفي ان يأتلف التحالف الاكبر في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ مع قوة سياسية صغيرة لضمان الاغلبية ، الا ان المشهد السياسي اصبح معقد بعدها ، مع ذلك فان بلوغ الاغلبية المطلقة لا يحتاج إلى الائتلاف بين كل القوى السياسية انما كان يكفي الائتلاف مع ما يضن الحصول على نسبة ٥٠+١% ، بدلا من الاتجاه الى سحب التعددية في مجلس النواب الى الحكومة الاتحادية ويجعلها غير قادرة على تحمل خصوصية المرحلة ومتطلباتها .

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث موضوع منظور القوى الكردية للحكومة الاتحادية ، والاتجاه إلى دخول الحكومة ، من خلال استقراء مدى استحضار الابعاد والدوافع الوطنية الجامعة والابعاد والدوافع الإقليمية (الخاصة بالكرد).

والاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي :

اولا–فيما يتعلق بوضع العراق السياسي والدستوري بعد العام ٢٠٠٣، فالواضح ان العراق شهد تعددية كبيرة بعد العام ٢٠٠٣ .

اما من الناحية الدستورية فانه تم تاسيس نظام سياسي فدرالي ، برلماني ، يسمح بوجود تعددية غير محددة لاغلب انواع التعددية الفكرية الموجودة في مجتمع عالم السياسة

ثانيا–وفيما يتعلق بالفدرالية في الاطار العراقي ، فالواضح ان الفدرالية على انواع :

–منها ما يمنح سلطات إقليمية محدودة ويترك ما عداها للسلطة الاتحادية وهو النوع المرتبطة بتفكيك بنية دولة مركزية وللحفاظ على الاستمرارية ومعالجة سلبيات الحالة المركزية

–أو يحدد سلطات الاتحاد ويترك ما عداه إلى السلطات الإقليمية وهو حالة تنطبق على دول تتحد لكنها تبقى تنظر بشك للسلطة الجديدة

–وهناك حالة تحديد سلطات كل من الاتحاد والإقليم ، واي جديد يترك إلى المحكمة الاتحادية أو الدستورية ليكون من اختصاص جهة ما .

ان العراق عمل على اخذ المتناقضات عام ٢٠٠٥ ، عندما فكك دولة مركزية بسيطة وقيد سلطة الاتحاد فنتج عنه خصوصية وتناقضات، وهو ما تسبب بمشكلات سياسية مستمرة في علاقة السلطة الاتحادية بالإقليم ، ووجود منظور عام حتى على تفويض السلطة والعمل بنظام اللامركزية مع المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، والبقاء ضمن حيز الاختصاصات التسعة التي حددها الدستور الاتحادي في المادة ١١٠ على سبيل الحصر ، وما عداها يترك اما للاقاليم أو للمحافظات غير المنتظمة بإقليم .

ثالثا–فيما يتعلق بالمشروع السياسي للقوى الكردية ، فالواضح ان المحافظات الثلاث ذات الاغلبية الكردية دخلت بمرحلة فوضى في تسعينات القرن الماضي ، ولم تظهر ملامح اتفاق رغم ان الولايات المتحدة ومعها تركيا وايران تدخلت لخفض حجم الاختلاف والتقاطع بين القوى الكردية وتقسيم السلطة بطريقة توافقية في مناطق سيطرة الكرد قبل عام ٢٠٠٣ .

رابعا–اما ما يتعلق بمشكلات تشكيل الحكومات الاتحادية بعد العام ٢٠٠٥ ، فالواضح ان اهم المشكلات هي المتعلقة بضعف المنظور للانجاز ، والنظر لممارسة السياسة من زاوية اللعبة الصفرية ، فكل طرف يبقى خارج العمل السياسي ينظر له كطرف خاسر ، والخسارة لا تتوقف عليه فحسب ، انما يخسر ممثليه حقوق كثيرة ومنها : الخدمات والتوظيف ، بحكم المشكلة التي حدثت باضعاف الفصل بين الجانب الفني للجهاز التنفيذي (ان تسير الدولة في الجهاز التنفيذي وفقا لمنطق: المساواة والمواطنة وادارة الدولة) ، وبين الشق السياسي المتمثل بالحكومة فقط ، وهو كان احد المدخلات المهمة لعدم الاستقرار طيلة المدة بين عامي ٢٠٠٥– ٢٠١٤ ، فضلا عن انتشار الفساد وعدم وجود مؤشرات على انجاز حقيقي سواء على مستوى التنمية أو الخدمات أو ادارة الدولة .

خامسا–اما فيما يخص القضايا الدستورية والسياسية في تشكيل الحكومة الاتحادية ، فيلاحظ ان الدستور يشير إلى اغلبية كافية لتمرير الثقة بالحكومة داخل مجلس النواب الاتحادي ، حسب المادة ٧٦ / اولا و رابعا من الدستور الاتحادي النافذ ، وهذه النقطة يتم التجاوز عليها من دون وجود مسوغ دستوري لان الدستور يتحدث هنا عن اغلبية ، في حين ان الامر يرتبط بالعامل السياسي والبحث عن التوافق والمحاصصة . هذا من جانب .

ومن جانب اخر ، فانه في الغالب لا يتم البحث عن بدائل للتعامل مع القضايا الخلافية بين القوى السياسية لادارة الدولة ، فعند البحث في تشكيل الحكومة الاتحادية فان البرامج الانتخابية المتواضعة التي وضعتها القوى السياسية المتنافسة على اصوات الناخبين يتم تجاهلها ليتم البناء على تسويات سياسية تستهدف مشاركة كافة القوى السياسية في الحكومة ، وكان الخيار الملائم في الاصل لمعالجة المشكلة هو :

العمل على نظام الضرائب والرسوم كمصدر لرفع الايرادات الاتحادية ، والعمل على خفض الانفاق في الرواتب السياسية (رواتب وتقاعد وامتيازات الطبقة السياسية) التي ترهق ميزانية الدولة ، وتقليل الهدر والسرقة للموارد الوطنية ، خاصة قضية تهريب الثروة النفطية ، ومضاعفة كلفة العقود لارقام لا تقترب من حجمها الفعلي .

سادسا–اما ما يتعلق بمنظور القوى الكردية من عملية تشكيل الحكومة الاتحادية ، فالواضح ان القوى الكردية تعمل وفقا لرؤية مضمونها :

ان المشكلة موجودة في سلطة الاتحاد ، لانها سلطة ترغب بالعودة إلى النظام المركزي ، وتحاول ان تعطي تصور مخالف عبر تعطيل نظام الاقاليم ، والعمل على اشراك كافة أو اغلب القوى السياسية بالحكومة، ومن ثم فان القوى الكردية تفكر في الحكومة الاتحادية بوصفها مصدر للوصول إلى الموارد الاتحادية ، وكان يفترض العكس هو ان يكون الإقليم مدخل لعزل النزعات الخاصة في الاطار الإقليمي وابعاده عن المشكلات الاتحادية .

وفي الختام ، نوصي بالاتي :

١–الاتجاه إلى تطبيق الفدرالية الكاملة وفقا لما ينص عليها الدستور ، وعدم اعاقة تشكيل اي إقليم تحت اي تفسير سياسي ، فالمشكلات في ظل نظام إقليمي ستكون اقل من المشكلات على الصعيد الوطني الاتحادي ، لان كل مشكلة سترحل إلى إقليمها ، وستكون السلطة الاتحادية متحررة منها ، والمشكلات التي تندلع بين السلطات داخل الاقليم ، او بين الاقاليم ، او بين الاقاليم والحكومة الاتحادية ، ترحل إلى المحكمة الاتحادية لتسويتها ، ليس بوصفها مشكلة سياسية بل بوصفها نزاع قانونية

٢–الاتجاه إلى تطبيق النظام اللامركزي ، ومنح المحافظات غير المنتظمة بإقليم كافة الصلاحيات غير المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من الدستور الاتحادي ، تطبيقا لنص المادة ١١٥ من الدستور الاتحادي ، على ان تعمل السلطات الاتحادية كسلطات رقابة على عمل المحافظات

٣-العمل على البحث عن بدائل لايرادات النفط ، اي ان يجري التمييز بين ايرادات النفط قبل عام ٢٠٠٦ وما بعده ، فما قبله يكون ايراده للسلطات الاتحادية وما بعده يكون للاقاليم والمحافظات المنتجة ، وان تلجأ الحكومة الاتحادية إلى التوسع بالضرائب والرسوم على انشطة عمل القطاع الخاص وليس على مرتبات الموظفين الثابتة ، وتطبيق المادة ١٠٦ من الدستور الاتحادي الخاص بتوزيع الموارد الاتحادية

٤-العمل على الفصل بين المشكلات الاتحادية و المشكلات التي لدى المحافظات والاقاليم ، وتكون الاولى متعلقة بما حدده الدستور من اختصاص بالمادة ١١٠ للشان السياسي والأمني والمالي (وهي تسعة فقط) ، واختصاص قضائي للفصل بالمنازعات بموجب المادة ٩٣ من الدستور الاتحادي ، في حين تكون للمحافظات والاقاليم كافة السلطات الاخرى استنادا إلى نص المادة ١١٥ من الدستور الاتحادي ، وبضمنها تسوية المشكلات غير الاتحادية في نطاق المحافظة أو نطاق الإقليم ، وفي حالة التنازع بين الاقاليم ، أو بين المحافظات ، أو بين إقليم ومحافظة ، أو بين اي منهما والسلطات الاتحادية فالمسالة تحسم من قبل المحكمة الاتحادية بموجب المادة ٩٣ من الدستور الاتحادي

٥-يجب ان يعاد النظر بتشكيل الحكومة الاتحادية ، ان لم يتم تصحيح النظام الانتخابي وتقليل مستوى التعددية السياسية داخل مجلس النواب الاتحادي ، عبر اعتماد الاغلبية المطلقة فقط (اي ٥٠+١%)، والابتعاد عن المحاصصة والتوافقية، فكل قوة سياسية صغيرة ترغب المشاركة في السلطة فانها يمكن ان تتمتع بسلطة في النطاق الإقليمي أو المحافظة التي فيها مركز ثقلها وليس بالضرورة ان تكون ممثلة بالسلطة الاتحادية

٥-من الضروري اعادة التفكير بخصوصية المشكلة الكردية ، واعادتها إلى وضعها الطبيعي : وجود اثنية لها خصوصية داخل العراق ، اي يجب ان لا تستنزف الموارد الاتحادية سياسيا على مشكلة تم تعريفها بموجب النظام السياسي انها مشكلة إقليم ، ولا يجب ان يتم تصوير الحالة في العراق انها ستكون مصدر جذب لكرد الشرق الاوسط للتعبير عن هوية قومية كبرى ، العراق غير مسؤول عنها تاريخيا ، اي اعادة تعريف المشكلة ضمن ما منح

للكرد من إقليم ، وان تعترف السلطات الاتحادية ان هناك حق للإقليم ، اي ليس للكرد لذاتهم ، وانما للإقليم في استثمار كل الموارد ، والحصول على اي ايراد ضمن نطاق حدود الإقليم ، وبضمنه ايراد الثروة النفطية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٦ ، على ان يكون للسلطات الاتحادية الاتي : مراقبة حجم الايرادات وكيفية انفاقها ، وضمان السيطرة الأمنية على الإقليم، والحصول على الايرادات الاتحادية: الضرائب والرسوم التي تصنف بانها ايرادات اتحادية، والاتحاد سلطة اعلى من الإقليم.

---

١ –المادة ١١٥ ، الدستور الاتحادي العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٢ – المادة ٧٦ ، الدستور الاتحادي العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٣ –هاشم حسين علي ، النظام السياسي الأنسب للحكم في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٢٥/ الجزء الاول، جامعة كركوك، ٢٠١٨، ص٢٣٥.

٤ – المادة ١١٩ ، الدستور الاتحادي العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٥ – المادة ١١٠ ، الدستور الاتحادي العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٦ – المادة ٩٣ ، الدستور الاتحادي العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٧ – المادة ١١٥ ، الدستور الاتحادي العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٨ –تقرير، إقليم كردستان العراق: انتخابات البرلمان بعد عام من تأجيلها وإبطال نتائج الاستفتاء على الانفصال، بي بي سي العربية، بتاريخ ٢٧ ايلول ٢٠١٨،على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45625230**

٩ – يحيى الكبيبسي ، العراق: البرامج الحكومية وغياب القضايا الجوهرية، صحيفة القدس العربي ، بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠١٨، على الرابط: **https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8**

١٠ –وزارة التخطيط، إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨– ٢٠٢٢، بغداد، ٢٠١٨، ص٣–٤.

١١ – حسام الخفاجي، صندوق النقد الدولي: معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ اكثر من ٤٠%، موقع السومرية نيوز، بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٨، على الرابط:
https://www.alsumaria.tv/news/237461/%D8%A7%D8%AB%D8%B1/ar

١٢ – خضر عباس عطوان ، عسكرة المجتمع العراقي، رؤية سياسية–تحليلية مقارنة، مجلة رؤية ، العدد ٢، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢، ص١٠٦–١٠٨.

١٣ –المادة ١٢١ ، الدستور الاتحادي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

١٤ –المادة ١٢١ ، الدستور الاتحادي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

١٥ –ينظر موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نتائج انتخابات عام ٢٠١٨ النابية .

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ